

اثر الاتجاهات الحديثة للبنك المركزي العراقي في تنشيط الائتمان المصرفي لقطاع المصارف التجارية الخاصة

The impact of recent trends of the Central Bank of Iraq in activating bank credit for the private commercial banking sector

Omar Shaker mhmoood¹Dr .Ali Abas kareem²

Received

13/8/2023

Accepted

13/9/2023

Published

30/12/2023

Abstract:

Central banks seek to control and supervise credit and follow it up effectively due to the high credit risks surrounding it that may lead to damage to banks, and may even lead to damage to the reputation and confidence of the banking system as a whole.

The main role of supervisory control is to control credit by controlling it from excessive expansion during periods of economic inflation or its revitalization and improvement and expansion of credit transactions in cases of economic recession, or when central banks desire to support the national economy or support a sector of various economic sectors.

The research has reached several important conclusions, including that the supervisory control carried out by central banks has an important role in protecting the banking system as a whole and preserving public and private money at the same time according to its laws, instructions and tools, and that central banks have their own tools through which they can control the volume of bank credit and control it. The lack of deep plans in activating bank credit at the same level as the plans that it has in achieving the maximum possible profit, by relying on another source of profits, which is the window for selling foreign currency and foreign transfers.

Keywords: Supervisory control, Central bank, Bank credit, Banking system

المستخلص:

تهدف الرقابة الاشرافية التي تمارسها البنوك المركزية على المصارف تحقيق عدة مزايا ومنها المحافظة على تحقيق الاستقرار المالي للمصارف ككل، وتحقيق الاستقرار للمستوى العام للأسعار، وكذلك المحافظة على حقوق واموال المودعين والمساهمين والمستثمرين .

والدور الرئيسي للرقابة الاشرافية هو الرقابة على الائتمان من خلال السيطرة عليه من التوسع المفرط في فترات التضخم الاقتصادي او تنشيطه وتحسينه والتوسع للعمليات الائتمانية في حالات الكساد الاقتصادي، او عند رغبة البنوك المركزية في دعم الاقتصاد الوطني او دعم قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد تم استخدام المؤشرات المالية التي اصدرها البنك المركزي للرقابة على البنوك الحكومية والتجارية التي تعمل تحت اشرافه، وقد تم تطبيق هذه المؤشرات على مجموعة من المصارف الخاصة منها مصرف بغداد ومصرف بابل ومصرف المنصور و مصرف الخليج ومصرف سومرو مصرف شرق الاوسط. وقد توصل البحث الى عدة استنتاجات مهمة منها ان للرقابة الاشرافية التي تقوم بها البنوك المركزية لها دور مهم في حماية الجهاز المصرفي ككل والمحافظة على المال العام والخاص بنفس الوقت وفق قوانينها وتعليماتها وادواتها،

1-Postgraduate Student, Federal board of supreme audit, omar.shaker1202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq.

2-Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, ali.a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq.

وان للبنوك المركزية ادواتها الخاصة تستطيع من خلالها التحكم بحجم الائتمان المصرفي والرقابة عليه وبنفس الوقت تستطيع هذه البنوك المركزية ايجاد حلول اضافية بإمكانها ان تحسن النشاط الائتماني من خلال تعديل اسلوب الرقابة واستخدام الوسائل الالكترونية المتطورة , ونتيجة تطبيق هذه المؤشرات تبين وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين الرقابة الاشرافية للبنك المركزي في تنشيط السياسات الائتمانية لقطاع المصارف التجارية الخاصة وعدم وجود خطط لدى المصارف الخاصة تعمل على تنشيط الائتمان المصرفي بنفس مستوى الخطط التي لديها في تحقيق اقصى حد ممكن للارباح وذلك بأعتمادها على مصدر اخر للارباح هو نافذة بيع العملة الاجنبية والتحويلات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الاشرافية، البنك المركزي، الائتمان المصرفي، الجهاز المصرفي.

المقدمة :

يتكون الجهاز المصرفي لاي بلد من البنك المركزي والمصارف الاخرى بالاضافة الى القوانين والانظمة المصرفية، ولذلك يقف البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي والذي يدير ذلك الجهاز محققاً ادارة للسياستين النقدية والائتمانية لذلك البلد مساهماً في تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة من خلال تقديم الدعم سواء كانت عن طريق منح القروض باعتباره الملجأ الاخير للاقراض او عن طريق تطوير الانظمة الالكترونية المصرفية.

تعد عمليات الائتمان المصرفي من اشكال النشاط المصرفي حيث تعتمد على ايراداتها اغلب المصارف في تغطية مصاريفها التشغيلية مما يتطلب وضع سياسات ائتمانية ممنهجة في ظل اشراف البنك المركزي ومن ناحية اخرى فإن الائتمان المصرفي يواجه مخاطر ائتمانية يتطلب دائماً وجود جهة تراقب تلك المخاطر وتحث المصارف بضرورة التحوط لها في ظل ظروف عدم التأكد لبيئة العمل المصرفي وعدم المقدرة في التنبؤ لتلك الظروف البيئية.

عليه، جاء هذا البحث ليسلط الضوء في اطاره التعريفي على المرتكزات العمومية لسياسات الائتمان المصرفي في البنك المركزي والجانب التطبيقي مبادرات البنك المركزي العراقي للمصارف ومعايير مراقبتها، هذا وقد تضمن البحث من ثلاثة مباحث، اذ احتوى المبحث الاول منهجية البحث والدراسات السابقة، والمبحث الثاني قد احتوى الجانب النظري المتضمن المرتكزات المعرفية لسياسات الائتمان المصرفي في البنك المركزي، والمبحث الثالث احتوى على الجانب التطبيقي للبحث.

المبحث الاول : منهجية البحث ودراسات السابقة .

اولاً : مشكلة البحث : يشكل الائتمان المحور الرئيسي للنشاط المصرفي في تحقيق الايرادات بغض النظر ان كان الائتمان نقدي او تعهدي فهو يمثل النقطة المهمة في استثمار اموال المصرف سواء كان راسمال المصرف او ودائع الزبائن بكافة اشكالها او المبالغ الممنوحة من قبل البنك المركزي مما لا شك في ان ادارة هذا النشاط بصورة سيئة ادى الى تشوية سمعة الجهاز المصرفي بالاضافة الى تأخير في عملية التنمية الاقتصادية ومن هنا برز التساؤل الرئيسي الاتي: ماهو دور الرقابة الاشرافية في تنشيط السياسات الائتمانية للقطاع المصرفي ؟ .

اذ يتفرع منه تساؤلين الاتيين هما :-

1- ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين الرقابة الاشرافية وتنشيط السياسات الائتمانية للقطاع المصرفي ؟.

2- ما هو تأثير الرقابة الاشرافية على تنشيط السياسات الائتمانية للقطاع المصرفي ؟.

ثانياً: اهمية البحث : يتناول هذا البحث جانب من الجوانب المهمة لعمل القطاع المصرفي ومدى المتابعة والاشراف من قبل البنك المركزي وعليه فإن اهمية البحث تكمن في الاتي :-

1- يسهم البحث في اثراء المحتوى العلمي فيما يخص موضوع البحث وهو الرقابة الاشرافية في تنشيط السياسات الائتمانية لقطاع المصرفي .

2- بيان مدى أهمية الرقابة الاشرافية للبنك المركزي في متابعة تنشيط السياسات الائتمانية ومدى الارتقاء في هذا الجانب المهم من نشاط المصرف.

3- لفت انظار السادة المسؤولين في القطاع المصرفي الى أهمية هذا الجانب من نشاط المصرفي ومدى الجدوى من تحسين هذا النشاط بالمقابل مدى جدوى المتابعة من قبل الجهات الاشرافية .

ثالثاً: اهداف البحث :

1- بيان مدى مساهمة الجهات الاشرافية في تحسين السياسات الائتمانية للمصارف .

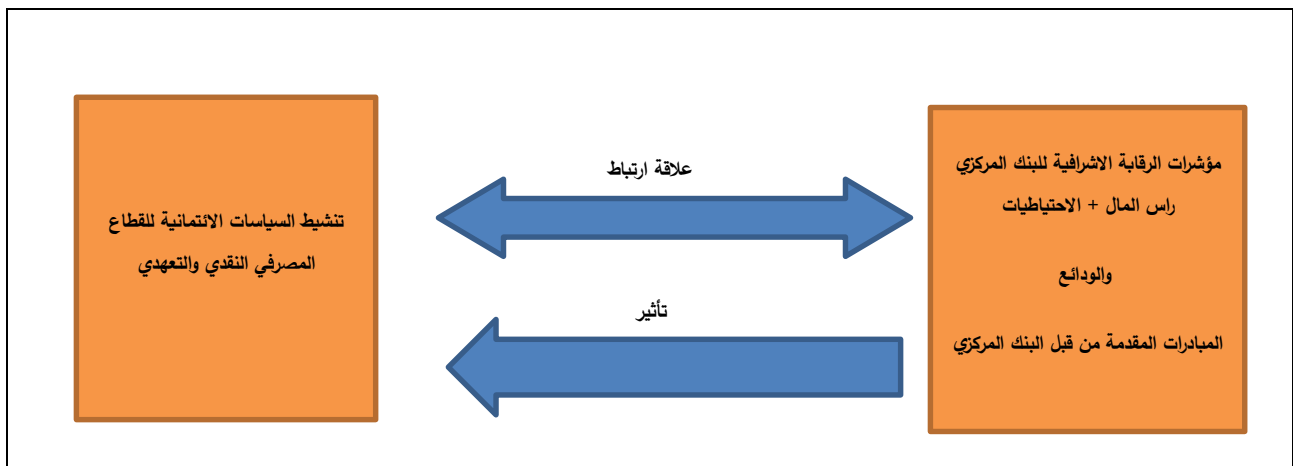
2- تقييم العوامل المؤثرة في منح الائتمانات المصرفية .

3- بيان المؤشرات المستخدمة من قبل الجهات الاشرافية في تحقيق الرقابة الفاعلة ومدى ارتباطها بالجهاز المصرفي .

4-بيان العلاقة بين الجهات الاشرافية على القطاع المصرفي وبقية القطاع .

رابعاً: مخطط البحث الافتراضي :

تم الاعتماد في البحث على متغيرين هما المتغير المستقل (اثر الرقابة الاشرافية) والمتغير التابع وهو (تنشيط السياسات الائتمانية لقطاع المصارف).



شكل رقم (1) المخطط الفرضي للبحث

- ان اشارة السهم ذات الاتجاهين تشير الى علاقة ارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

- ان اشارة السهم باتجاه واحد يشير الى علاقة تأثير بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

- تم اختيار الابعاد استناداً الى المادة (30) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والنسب المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي في تحديد الدرجات المعيارية للائتمان النقدي والتعهدي .

خامساً: فرضية البحث : سوف يستند البحث على الفرضيات التالية :-

1- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين الرقابة الاشرافية والدور الرقابي للبنك المركزي .

2- وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للرقابة الاشرافية والدور الرقابي للبنك المركزي في تنشيط السياسات الائتمانية لقطاع المصارف .

1-دراسة (العابدي، نور جمعة فالح 2021).

العنوان	الرقابة الاشرافية ودورها في تعزيز الامتثال المصرفي
هدف الدراسة	1- بيان مفهوم الرقابة الاشرافية والامتثال المصرفي وندى تأثير الرقابة الاشرافية على الامتثال المصرفي. 2- ما هي مسؤوليات وواجبات التي تقع على كل من فرق لجان الرقابة الاشرافية وموظفي الامتثال المصرفي.

3- هل تعد الرقابة الاشرافية معززة ومساندة للامتثال المصرفي في المصارف العراقية .	
مجمع وعينة الدراسة	البنك المركزي العراقي - المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان قسم الرقابة والتفتيش، مصرف الرافدين ، مصرف الرافدين ، مصرف العراقي للتجارة ، مصرف التنمية الدولي ، مصرف الخليج التجاري.
ادوات الدراسة	الكتب ، الاطاريح ، الاستبانة
منهاج الدراسة	اعتماد المنهج الوصفي التحليلي
نتائج الدراسة	1- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بالاهتمام التنظيمي والرقابي بتطوير الاساليب والاجراءات بأعمال الرقابة الاشرافية باستخدام برنامج متطورة . 2- هناك تأثير قوي بين الرقابة الاشرافية المتمثلة بالبنك المركزي على تنظيم الذي يعزز من وجود الامتثال المصرفي داخل المصرف . 3- تعد الرقابة الاشرافية وسيلة لجمع المعلومات والبيانات والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمصارف وكما تتيح الفرصة للبنك المركزي العراقي لتكوين فكرة قريبة عن اعمال المصارف . 4- عدم قوة الاجراءات الرقابية الاشرافية للبنك المركزي واقتارها الى انظمة المعلومات الحديثة.
التشابه بالدراسة	ضرورة قيام البنك المركزي بالتنسيق مع الجهات الرقابية الاخرى لتحقيق الاشراف الرقابي الكامل
الاختلاف بالدراسة	مدى الاستفادة من التقارير والمعلومات التي ترفع من الجهات الرقابية الاخرى لتحقيق الدور المهم للرقابة الاشرافية .

2- دراسة (صالح، نعم علي2023).

العنوان	انعكاس مخاطر التركيز الائتماني على الاداء المصرفي
هدف الدراسة	1- قياس وتحليل التركيز الائتماني وانعكاسه على الاداء المصرفي . 2- التعرف الى اساليب ادارة مخاطر التركيز الائتماني . 3- التعرف على الاطار النظري لمخاطر التركيز الائتماني
مجمع وعينة الدراسة	الجهاز المصرفي ومنه عينة البحث (10) مصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
ادوات الدراسة	القوانين والكتب والاطاريح والبيانات المالية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية
منهاج الدراسة	تم الاعتماد على المنهج الوصفي الجانب النظري والتحليل الاحصائي للجانب العملي.
نتائج الدراسة	1- وجود تركيزات ائتمانية لبعض القطاعات الاقتصادية . 2- انخفاض نسب العائد للائتمان مقارنة مع الودائع المصرفية . 3- انخفاض العائد على الائتمان مقارنة براس مال المصرف مع الاحتياطات وسبب انخفاض نسب المنح.
التشابه بالدراسة	1- ارتفاع مؤشرات السيولة المصرفية بسبب انخفاض منح الائتمان المصرفي. 2- ارتفاع كفاية راس المال الذي يشير الى امتلاك المصارف كفاية راس مال قادرة على منح الائتمان المصرفي واستطاعتها من تلبية احتياجات الزبائن الطارئ في سحب ودائعها .
الاختلاف بالدراسة	1- بيان نسب المنح اللائتمان النقدي والتعهدي استناداً الى الدرجات المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي. 2- بيان الدور الرقابي للبنوك المركزية في معالجة سلبات الائتمان. 3- بيان الية معالجة تركيز الائتمان المصرفي.

المبحث الثاني

المرتكزات المعرفية لسياسات الائتمان المصرفي في البنك المركزي

أولاً- وظائف البنك المركزي :- تتعدد وظائف البنك المركزي على مستوى دول العالم و يمكن اجمالها بالاتي:-

1. اصدار وتنظيم عمله في الدولة فيما يعرف ببنك الاصدار .
2. القيام بالاعمال المصرفية بالنيابة عن القطاع الحكومي فيما يعرف ببنك الحكومة.
3. الملجأ الاخير لجميع المصارف وقيامه بأعمال المقاصة والرقابة عليها فيما يعرف ببنك البنوك . (كاظم، 2014: 11).
4. التحكم في حجم الائتمان والرقابة عليه بتنفيذ السياسة النقدية في البلاد. (الزبيدي ، 2011: 132).
5. يقوم بأدارة الاحتياطات الدولية من النقد الاجنبي وسعر الصرف.
6. المحافظة على الاحتياطي النقدي للمصارف في النظام المصرفي .
7. المساهمة في اعمال التخطيط الاقتصادي وتمثيل النظام المصرفي بأعمال التخطيط. (عبد الحسن، اسماعيل، 2021: 29)
8. تقديم المشورة الاقتصادية والمالية للدولة كمستشار مالي. (ناشور، 2010: 264).

من ضمن الوظائف اعلاه سوف نركز على وظيفة الملجأ الاخير للاقراض وكذلك التحكم في حجم الائتمان والرقابة عليه بتنفيذ السياسة النقدية بما فيها من تأثير في تنشيط السياسات الائتمانية للمصارف من توفير السيولة المصرفية من جهة والتحكم فيها والرقابة عليها من جهة اخرى.

أ- الملجأ الاخير للاقراض :- يمثل البنك المركزي في هذه الوظيفة مركز بنك البنوك في علاقته بالمصارف التجارية والمصارف الاخرى، فهو الملجأ الاخير لها عندما تحتاجه لتقترض منه وهو في ذلك مثل وضع المصارف اتجاه الافراد والمؤسسات وبذلك تمارس المصارف مع البنك المركزي نفس العمليات التي تقوم بها هذه المصارف بالنسبة للافراد والمؤسسات مثل عمليات السحب والايداع والاقراض والاستشارة وغيرها، اذ يقوم بتقديم المساعدات المالية في الازمات المالية وكذلك دعم السيولة للمصارف لغرض اقراضها الى الافراد والمؤسسات وكذلك وقت زيادات السحب الموسمي وغيرها من المواقف التي يتعرض لها الجهاز المصرفي . (الجنابي ، ارسلان ، 2009: 188).

ب- التحكم بحجم الائتمان والرقابة عليه بتنفيذ السياسة النقدية:- ان وظيفة التحكم في حجم الائتمان والرقابة عليه هي من اهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية والتي تنطوي على العديد من الوظائف الاخرى عندما يرغب البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية بأدواتها المختلفة. (موسى ، واخرون، 2011: 79). تعد وظيفة التحكم بحجم الائتمان والرقابة عليه من الوظائف المهمة التي تقوم بها البنوك المركزية ويقصد بها تحكم البنك المركزي في حجم كمية النقود المصرفية التي تستطيع المصارف ان تخلقها وحتى يتماشى حجم الائتمان في الاقتصاد القومي مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب في تحقيقه.

مع الاشارة الى ان هناك بالاضافة الى ذلك مجموعة من الادوات النوعية او الكيفية تستخدم لتلافي العيوب التي تتولد عند ممارسة الادوات الكمية الرئيسية.

عموماً فإن قدرة البنوك المركزية على تحقيق اهدافها من الرقابة على الائتمان المصرفي يتوقف على العوامل التالية :-

1. الصلاحيات الممنوحة للبنوك المركزية ومدى سيطرته على المصارف وفرض تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات.
2. مدى اعتماد المصارف التجارية على البنك المركزي كملجأ اخير للاقراض.
3. نوع العمليات الائتمانية والاقراضية التي تقوم بها المصارف ومدى المخاطر التي تتعرض لها المصارف من العمليات الاقراضية.
4. مدى فعالية الادوات الكمية للسياسة النقدية . (القطابري ، 2011: 329).

ثالثاً- الائتمان من حيث امد الائتمان : وينقسم هذا النوع الى ثلاثة اشكال التي تستطيع المصارف منحها وكما موضح في ادناه:-

- 1- الائتمان قصير الامد : تكون مدته عادة اقل من سنة والتي تستخدم اساساً في تمويل زيادة في البضائع التي تخص مقترضين موسمين، ويجري تسديد الائتمان عند بيع بضاعة المقترض واستحصال مستحققاتها ، وكذلك تقدم هذه القروض لذوي الاحتياج قصير الاجل (محمد ، 2019: 44).

2- الائتمان متوسط الامد: يمتد اجلها الى خمس سنوات لغرض تمويل بعض العمليات الراسمالية التي تقوم بها الشركات مثل استكمال الات المصنع بوحدة جديدة واجراء تعديلات جوهرية تؤدي الى تطوير الانتاج كما تمنح ايضاً لاغراض التوسع (عبد الحميد، 2000: 113).

3- الائتمان طويل الامد: وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات ويمنح لاغراض تمويل مشروعات الاسكان واستصلاح الاراضي وبناء المصانع وشراء الآلات. (ابو احمد، 2002: 219).

رابعاً- الفروق بين الائتمان قصير ومتوسط وطويل الامد : (<https://www.fisdom.com/short-and-long-term-loan>)

1. المبلغ المحدد للاقراض : يكمن الفرق الاساسي بين انواع القروض (الطويلة و المتوسطة و القصيرة الامد) بكمية المبالغ التي يتم اقرضها، حيث تكون مبالغ القروض طويلة الامد كبيرة، وبالتالي فان فترة استردادها ستطول، اما القروض متوسطة و القصيرة الاجل فان كمية مبالغها تكون منخفضة، بالتالي فان مدة استردادها سوف تكون قصيرة.

2. معدلات الفائدة: غالباً ما تكون معدلات الفائدة على القروض قصيرة الاجل مرتفعة للغاية والغرض الرئيسي من ذلك هو التعويض عن قصر مده الاسترداد، غالباً ما يتم تقديم القروض قصيرة الاجل بدون ضمان ، مما يجعلها اكثر خطورة بالنسبة للمقرضين في حالة عدم السداد في الموعد المحدد وتكون الفائدة بنسب قليلة نسبياً (مقارنة بالقروض قصيرة الاجل) لطول فترة السداد. (جمال، غادر، 2013: 37).

3. طريقة الموافقة على القروض : يفضل المقرضون عادة القروض قصيرة الاجل مثل القروض الشخصية لانها توفر سيولة سريعة وتلبي الطلبات المالية العاجلة، نتيجة لذلك غالباً ما تكون الاجراءات الادارية لمنحها بسيطة، اما بالنسبة للقروض الطويلة والمتوسطة الاجل بعد اكمال متطلبات الجدارة الائتمانية للمقرضين يتم تقييم القيمة السوقية للاصل ايضاً كجزء من عملية الموافقة على القروض الاعمال المضمونة طويلة ومتوسطة الاجل مما يتطلب وقتاً طويلاً لعملية الموافقة على منحها .

4. الضمانات: يتم تقديم قروض طويلة ومتوسطة الاجل بكميات اكبر ولمدد اطول وبالتالي يتم تمديد وقت الاسترداد في هذه الحالة يطلب المقرضون ضماناً من المقرضين للقروض طويلة ومتوسطة الاجل في شكل ضمانات عقارية، بحيث اذا تخلف المقرض عن السداد يكون للمقرض قدرة على استرداد اي ديون غير مدفوعة من ارباح بيع الاصل المضمون ،في حين لا تتطلب القروض قصيرة الاجل غير المضمونة ضمانات قد تكون هناك الى اشكال غير مباشرة من الضمانات مثل تسهيلات السحب على المكشوف المضمونة بالودائع الثابتة، وخصم الاوراق التجارية (<https://www.fisdom.com/short-and-long-term-loan>)

خامساً- الائتمان حسب الاستعمال

ويصنف الائتمان بحسب الأنشطة الاقتصادية الى انواع منها: (الدوري، السامرائي، 2013: 80-81).

1-الائتمان الانتاجي : يمنح بهدف تمويل تكوين الاصول الثابتة للمنشأة كما يستخدم في تدعيم الطاقات الانتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع مثل (اجهزة الخزن التي يحتاجها المصنع لحفظ المواد الاولية بدرجة حرارة معينة او وسائط نقل البضاعة او مواد الصيانة لمكائن المصنع) والمواد الخام للانتاج او تمويل راس المال التشغيل ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع .

2- ائتمان المضاربة: يقوم المصرف بمنح هذه القروض لغرض تمويل أنشطة فرص المضاربة حيث ينظر المضارب باستمرار للتغيرات المتوقعة في الاسعار لذا يقوم بشراء البضائع والاوراق المالية متوقعاً ارتفاعاً في اسعارها وقد يبيع موجودات لا يمتلكها غالباً على اساس التسليم في المستقبل وثم يشتري موجودات مطلوبة بعد ذلك بأسعار مناسبة للوفاء بالتزامه السابق.

سادساً- ائتمان من حيث الضمان :- وينقسم على نوعين هما:

1- ائتمانات مضمونة : وتنقسم الى :

أ- قروض مضمونة بضمانات يقدمها المقرض الى المصرف مثلاً رهن عقار يمتلكه او بضاعة بحوزته.

ب- قروض مضمونة بضمانات شخصية يتم ذلك بوجود طرف ثالث شخص طبيعي او معنوي يضمن السداد في حالة عدم قدرة المقرض او امتناعه عن السداد. (Ferrell et al, 2008:494).

- 2- **ائتمانات غير مضمونة:** فيها يحصل المقرض على الاموال من المقرض بدون ضمانات شخصية او عينية غير ان هذا النوع لا يبقى بدون توثيق فهو موثق بصورة غير مباشرة ويقوم المقرض بالوفاء بالسداد في الموعد المتفق عليه. (علوي، 2015: 13).
- سابعاً- ائتمان من حيث المستفيد:** يمكننا تقسيم الائتمان المصرفي حسب القطاعات المستفيدة من الائتمان وهي :
- أ- **الائتمان العام:** يتمثل في الائتمان الممنوح لتمويل المشروعات التي تعود الى المؤسسات العامة و الحكومية التي تمتلكها الدولة
- ب- **الائتمان الخاص:** يتمثل في الائتمانات الممنوحة لتمويل المشروعات الفردية المملوكة من قبل الافراد العاديين او الهيئات والشركات ذات الصلة الخاصة غير الحكومية. (هذاء، فيحاء، 2022: 452).
- ج- **الائتمان الفردي:** يتمثل في السلف البسيطة للاغراض الاجتماعية المختلفة. (AHiabie, 2012: 19).
- ثامناً- الائتمان حسب نوع المقرض :-** وينقسم هذا النوع على انواع هي:
- 1- **ائتمان مصرفي:** يتم منحه من قبل الاجهزة المصرفية ويعتبر المصدر الرئيسي لانواع الائتمانات الاخرى.
- 2- **الائتمان غير المصرفي:** وتمنح هذه الائتمانات من مؤسسات مالية غير مصرفية ففي البلدان المتقدمة صناعات تمنح قروض من قبل، اسواق الاوراق المالية، بيوت الخصم، شركات التأمين في حين تقتصر في البلدان النامية على شركات التأمين. (الدوري، السامرائي، 1999: 80).
- 3- **الائتمان التجاري:** تقوم بمنحه الشركات التجارية الى عملائها من التجار ويرتبط حجم هذا الائتمان على قدرة الشركات في تصريف منتجاتها وخدماتها ويعتمد هذا النوع على مدى توفير الشركات التمويلية القروض للمشاريع التجارية. (Lee, 2017: 2).
- 4- **الائتمان الفردي:** يمنح هذا الائتمان من قبل الفرد خدمة للأفراد او المشاريع الاخرى. (الدوري، السامرائي، 2013: 80-82).
- تاسعاً- الائتمان من حيث القطاعات :** ينقسم هذا النوع الى عدة اشكال وكما موضح في ادناه:
- 1- **القروض الصناعية:** هي القروض الممنوحة لمواجهة عمليات الانتاج او الاستبدال او التجديد او لعمليات التجهيز والانشاءات وفي هذه الحالة فأن الامر يتعلق بقروض طويلة او متوسطة الاجل وهي عمليات مهمة لتمويل التنمية الاقتصادية ،فأن اصحاب المشاريع كان بإمكانهم الالتجاء الى سوق راس المال ولكن تم تفضيل المصارف التجارية في عملية الاقتراض من سوق راس المال او السوق المالية وذلك على اساس توافر الادخارات في السوق النقدية وامكانية تجديد القرض على فترات زمنية معينة ،في حين ان المصارف التجارية تمنح هذه القروض لسببين الاول المساهمة في تمويل استثمارات (زيادة في راس المال) الاجهزة والالات وعناصر التجهيز ، والسبب الثاني ان كثير من المشروعات تستخدم هذه القروض كوسيلة اولى او مرحلية من ثم الانتقال الى المرحلة الثانية وهي اسواق راس المال بعد نجاح المشروعات اذ بإمكانها في بداية المشروع الاقتراض من المصارف التجارية لمدة زمنية معينة ومن ثم اللجوء الى اسواق راس المال والاقتراض منه عن طريق طرح السندات. (كنجو، 2009: 128).
- 2- **القروض الزراعية:** هي قروض في غالبيتها قصيرة ومتوسطة الاجل وقليل منها مخصص للقروض طويل الاجل وهدفها تمويل محاصيل الانتاج الزراعي والاجهزة والمعدات والابنية والاسمدة الزراعية والتحسينات، تمثل تلك القروض نسبة بسيطة من اجمالي السقف الائتماني للمصارف التجارية وذلك لانه غالباً ما توجد مصارف متخصصة ومؤسسات زراعية تقوم بهذه المهام، الا ان المصارف التجارية لها دور مهم جداً وذلك عن طريق توفير السيولة الموسمية لتمويل المحاصيل الزراعية وخصوصاً عندما تقلص المدة بين مرحلة الانتاج ومرحلة التسويق وتزداد اهمية المصارف التجارية في عملية منح القروض لهذا القطاع عندما تصبح المصارف الزراعية والمؤسسات الزراعية غير فعالة او غير موجودة. (الجواوي، السلطاني، 2010: 54)
- 3- **لقروض العقارية :-** هي القروض المقدمة الى الافراد والمشروعات لتمويل شراء وتجارة الاراضي والمباني واقامة المشاريع السكنية (عبد الحسن ،اسماعيل، 2021: 77) اذ ان هذه القروض زادت نسبتها في الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية حيث تمتاز بارتفاع اسعار الفائدة ولكنها لم تتطور بنفس الدرجة لدى الدول النامية بسبب تواجد مؤسسات متخصصة في هذا القطاع وغالباً ما تكون مؤسسات حكومية. (ابوشاور، ومساعدة، 2011: 203-204).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

الاتجاهات الحديثة للرقابة وتنشيط الائتمان المصرفي المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي: يسعى البنك المركزي العراقي الى مواكبة التطورات الخاصة بعملية منح الائتمان المصرفي وذلك لما يصاحب عملية المنح من مخاطر مصرفية جمة لذا يسعى هذا البنك الى ايجاد اليات جديدة تكون محفزة لعملية تنشيط الائتمان وبنفس الوقت تكون هنالك عملية اشراف ذات كفاءة عالية للمحافظة على السلامة المالية للمصارف وادناه بعض الاساليب الحديثة الذي يستخدمها البنك المركزي العراقي لتنشيط ومراقبة الائتمان المصرفي .

أولاً- المبادرات الخاصة والمقدمة من البنك المركزي العراقي للمصارف التجارية الحكومية والخاصة: نظراً للظروف الاقتصادية التي مر بها البلد من قلة التخصيصات المالية في الموازنات الحكومية وذلك لانخفاض السيولة المتاحة بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً وكون العراق بلد ريعي بأعتماده بشكل كبير على النفط كمصدر دخل له اثر ذلك على تقليل الدعم للمشاريع الاستثمارية وبنفس الوقت زيادة الركود الاقتصادي منذ سنة (2014) مما دفع البنك المركزي الى ايجاد وسيلة لتحريك الاقتصاد الوطني وذلك من خلال طرح المبادرات الوطنية كحافز من اجل تنشيط العمليات الاقتصادية وذلك من خلال تمويل المشاريع الحيوية عن طريق المصارف التجارية العراقية كافة بشكل قروض وتسهيلات مصرفية سواء للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والطويلة، اذ لاول مرة يقوم البنك المركزي العراقي بتنشيط الائتمان المصرفي بعيداً عن الادوات التقليدية المتعارف عليها وهي الادوات الكمية والنوعية، اذ شملت هذه المبادرات جميع المصارف التجارية الحكومية والخاصة (حمد، 2022: 75). وكما مبين في ادناه:

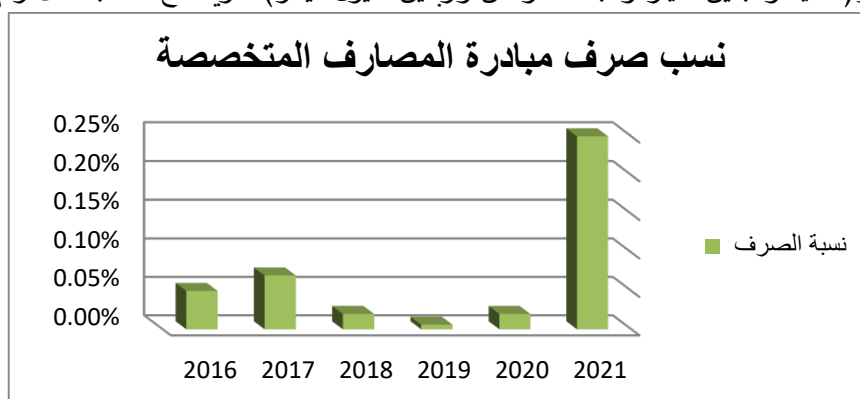
1- مبادرة المصارف التخصيصية وكما موضح في ادناه: بلغ مقدار المبالغ المخصصة لتلك المبادرة مبلغ مقداره (12282) مليار دينار (اثنا عشر ترليون ومائتان واثنان وثمانون مليار دينار) من سنة (2016) ومازال مستمرة المبادرة لحين استنفاد الرصيد المخصص لها من قبل البنك المركزي العراقي، اذ شملت المصارف (العقاري، الصناعي، الزراعي)، ادناه كشف بالمبالغ المصروفة من تاريخ بدء المبادرة من سنة (2016 ولغاية 2021).

جدول (1) مبادرة المصارف التخصيصية (المبالغ ملايين الدنانير)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المبالغ المصروف	600715	853191	289188	78742	248867	3109199
نسبة الصرف	%0.05	%0.07	%0.02	%0.006	%0.02	%0.25

المصدر: البنك المركزي دائرة العمليات المالية المخطط من اعداد الباحث .

من الجدول رقم (1) اعلاه نلاحظ ان اعلى نسبة صرف للمبادرة كانت خلال سنة /2021 بنسبة (%0.25) اذ بلغ مقدار المبلغ المصروف (3109199) مليون دينار (ثلاث ترليونات ومائة وتسعة مليار ومائة وتسعة وتسعون مليون دينار)، من اجمالي التخصيص وبعدها سنة /2017 بنسبة صرف (%0.07) بمبلغ مقداره (853191) مليون دينار (ثمانمائة وثلاثة وخمسين مليار ومائة وواحد وتسعين مليون دينار)، في حين اقل نسبة صرف كانت خلال سنة /2019 بنسبة صرف (%0.002) وبمبلغ مقداره (78742) مليون دينار (ثمانية وسبعين مليار وسبعمائة واثنان واربعين مليون دينار)، ويتضح ذلك بالشكل رقم (2) ادناه.



الشكل (2) من اعداد الباحث

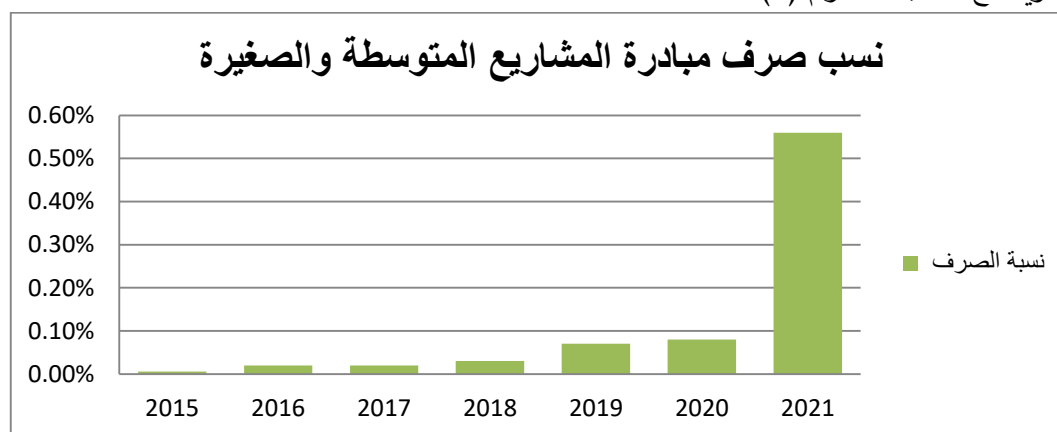
2- مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بدأت هذه المبادرة خلال سنة 2015/ وما زالت مستمرة اذ شاركة فيها (47) مصرفاً حكومياً و خاصاً، تم تخصيص مبلغ مقداره (واحد ترليون دينار) لهذه المبادرة وكما موضح في ادناه :

جدول رقم (2) مبادرة المشروعات الصغيرة (المبالغ ملايين الدنانير)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المبالغ المصروف	6000	16150	18583	30645	67138	84920	558325
نسبة الصرف	%0.006	%0.02	%0.02	%0.03	%0.07	%0.08	%0.56

المصدر: البنك المركزي دائرة العمليات المالية المخطط من اعداد الباحث .

من الجدول رقم (2) اعلاه نلاحظ ان اعلى نسبة صرف كانت خلال سنة 2021/ بنسبة (%0.56) اذ بلغ مقدار المبلغ المصروف (558325) مليون دينار (خمسمائة وثمانية وخمسون مليار وثلاثمائة وخمسة وعشرون مليون دينار)، من اجمالي التخصيص ، وبعدها سنة 2020/ بنسبة صرف (%0.08) بمبلغ مقداره (84920) مليون دينار (اربعة وثمانين مليار وتسعمائة وعشرين مليون دينار)، في حين ان اقل نسبة صرف كانت خلال سنة 2015/ بنسبة صرف (%0.006) وبمبلغ مقداره (6000) مليون دينار (سته مليار دينار)، ويتضح ذلك بالشكل رقم (3) ادناه



شكل (3) من اعداد الباحث

الا انه يعاب على هذه المبادرات اعتماد المصارف عليها في عمليات منح الائتمان المصرفي دون الاعتماد على مصادر التمويل الخاصة بها من ودائع الزبائن بأشكالها وراس مال المصرف بالاضافة الى ذلك يؤدي الى عدم تطوير النظام المصرفي عن طريق جذب الزبائن وسحب النقد الفائض عن حاجة الجمهور والذي يؤدي بدوره الى زيادة الاكتناز لدى الجمهور، الا انه بنفس الوقت فإن هذا المبادرات تعمل على دعم قطاعات اقتصادية مهمة وبنفس الوقت تعمل على ايجاد فرص عمل للأشخاص العاطلين عن العمل وذلك عن طريق توفير رؤوس اموال لمشاريعهم المتوسطة والصغيرة (عبد الحسن، اسماعيل، 2021:

ثانياً- استخدام المنصات الالكترونية في عملية المراقبة وتنشيط الائتمان المصرفي وكما موضح في ادناه:-

1- نظام الاستعلام الائتماني الالكتروني: قام البنك المركزي العراقي باستحداث نظام الاستعلام الائتماني الالكتروني (CBS) اسوةً بدول العالم المتقدمة للقضاء على المراسلات الورقية الروتينية القديمة لأجل توفير الوقت وتقليل الجهد والكلفة وتسريع عملية منح الائتمان ،وبهذا تم تسهيل المهمة على المصارف المجازة كافة من قبل البنك المركزي للوصول الى معلومات الزبون والحصول على التقرير الائتماني لذا فإن هذا النظام ساعد الجهات المستفيدة (المصارف ، صندوق الاسكان العراقي ، شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المجازة من قبل البنك المركزي) على تقييم المخاطر الائتمانية واتخاذ قرار ائتماني سليم على وفق معايير واسس صحيحة بناءً على معلومات تاريخية ومن اعلاه نبين مفهوم الاستعلام الالكتروني .

أ- معنى الاستعلام الالكتروني: هو عبارة عن استعلام عن موقف الزبون من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من المصارف كافة وصندوق الاسكان وشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرخصة من البنك المركزي.

ب- نظام الاستعلام الائتماني: عبارة عن منصة الكترونية يقوم البنك المركزي بأدائها وتشغيلها وجمع المعلومات الائتمانية عن الافراد والشركات من الجهات المستفيدة حيث تتم معالجة هذه البيانات واظهارها على شكل تقرير ائتماني .

ج - التقرير الائتماني: هو عبارة عن تقرير يحتوي على معلومات تفصيلية عن الفرد او الشركة الحاصلة على القرض او التسهيلات الائتمانية وموقفهم فيما يتعلق بالتسديد والمبلغ المتبقي بذمتهم والديون المتأخرة التسديد (التعثر في عملية التسديد)، تكمن اهمية معلومات التقرير الائتماني في اظهار مدى جدارة المقترض واهليته تسهيلاً لحصوله على الائتمان المطلوب من خلال عرض التاريخ الائتماني الخاص به مما يساعد في عملية الحصول على القرض او التسهيلات الائتمانية ويتم تحديث البيانات من خلال المعلومات الواردة من الجهات المانحة للقرض او التسهيلات الائتمانية وادناه كشف بالمعاملات التي تم الاستعلام عنها من تاريخ تطبيق المنصة:

جدول رقم (3) معاملات الاستعلام الالكتروني في البنك المركزي العراقي للسنوات 2020-2021-2022

ت	السنة	العدد	نسبة الاستعلام الالكتروني
1	2020	30753	1.5%
2	2021	741395	36.5%
3	2022	1255288	62%
---	المجموع	2027436	

المصدر مديرية مراقبة الصيرفة البنك المركزي الكشف من اعداد الباحث .

من الجدول اعلاه يتضح ما يلي :-

1- عدم الاستطاعة من معرفة الاعداد المستعلم عنها من سنة /2015 ولغاية 2020/10/31 بسبب استخدام الاستعلام بشكل يدوي بين البنك المركزي العراقي والمصارف.

2- ان الاستعلام الالكتروني لسنة/2020 كان لمدة شهرين من تاريخ (2020/11/1 لغاية 2020/12/31).

3- ارتفاع اعداد المعاملات المستعلم عنها بين سنة/ 2022 عن سنة /2021 حيث بلغ مقدار الفرق بين السنتين (513893) معاملة بالزيادة، وبنسبة زيادة (25.5%).

2- مشروع المنصة الالكترونية لخطابات الضمان:- قام البنك المركزي بتاريخ 2020/10/18 باطلاق منصة الالكترونية والتي تقوم تطبيق الرقابة الالكترونية لخطابات الضمان للمصارف اذ لا يسمح للمصرف بفتح خطاب ضمان ما لم يسجل على تلك المنصة مع قيام البنك المركزي باطلاق مشروع السند الالكتروني الموحد لخطابات الضمان لتكتمل بذلك اتمتة جميع مراحل خطابات الضمان لتصبح الرقابة الالكترونية بدلاً للرقابة التقليدية وبنفس الوقت زيادة الاطمئنان لدى المستفيد من خطاب الضمان من صحة الخطاب، وبالتالي زيادة الثقة مما يشجع على ارتفاع الائتمان التعهدي بسبب طلب الجهات المستفيدة لخطاب الضمان عند المقاولات بدلاً الصكوك المصدقة .(التقرير السنوي للبنك المركزي، 2021: 37).

ثالثاً تطبيق مقررات لجنة بازل: نظراً للالتزامات المالية التي حدثت اواخر السبعينات من القرن العشرين للمصارف التجارية نتيجة منح الائتمان بصورة غير منظمة قامت لجنة بازل بدراسة الاسباب التي ادت الى ظهور هذه الازمات واصدرت عدة قرارات منها ما يخص الائتمان المصرفي اذ ركزت قرارات لجنة بازل (1) على المخاطر الائتمانية بشكل رئيسي دون النظر الى بقية المخاطر الاخرى (Heffernan,2005:180) الى ان قامت لجنة بازل بأصدار قرارات جديدة بما تعرف قرارات لجنة بازل (2) اذ ركزت هذه القرارات على اربعة انواع رئيسية من المخاطر وهي (مخاطر ائتمانية خارج الميزانية، مخاطر ائتمانية داخل الميزانية ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق) (المالكي، 2013: 28). (John at el, 2007:625) اذ ركزت على تحسين الائتمان المصرفي وبالمقابل تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي ، اذ حددت مقررات بازل (3) على ان يتم حساب راس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الائتمان لتشمل عناصر الاصول كافة (الموجودات) والحسابات خارج الميزانية (Akkizkdis,2018:14)، وكذلك على المصارف تطبيق الاسلوب المعياري عند حساب راس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الائتمان ويكون ذلك حسب التصنيفات الائتمانية الصادرة من مؤسسات التصنيف الدولية (Mood's و Standardandpoors) وفي حاله عدم اعتماد المصارف على التصنيفات المعتمدة واعتمادها على

تصنيفات أخرى يتم الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي بذلك ، مع مراعاة في حالة وجود اختلاف في درجة تصنيف الزبون يتم الاعتماد على التصنيف الأكثر تحفظاً ، عليه فان البنك المركزي العراقي بهذا التوجيه قد قام بتوجيه المصارف بضرورة الاخذ بنوعية الائتمان مع مراعاة الوضع الائتماني للزبون وبنفس الوقت قد قام بحماية المصرف من الائتمان الرديء (تعليمات البنك المركزي العراقي رقم 420/ 2018).

رابعاً- تطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بالمصارف: نظراً للاثمات المالية التي حدثت خلال سنة 2010 وما صاحبها من اثار اقتصادية جمة ادت الى افلاس بعض المصارف العالمية قام مجلس المعايير المحاسبية خلال سنة 2014/ بأصدار المعيار المحاسبي رقم (9) وذلك لمعالجة المخاطر الائتمانية الناجمة من التعثرات الائتمانية والتركيزات الائتمانية نتيجة اقراض المصرف الى زبون واحد او مؤسسة واحدة والافراط بعملية المنح نتيجة منحة مبالغ كبيرة في بعض المصارف (صالح، حمدان، 2023،: 425) ، حيث اوجب المعيار الى ضرورة اجراء دراسة سليمة للملاءة الائتمانية للزبائن وهذا بدوره سوف يضمن السلامة المالية للمصارف وتخفيض اثار المخاطر الائتمانية للمصارف والناجمة من عدم التزام بعض المقترضين من دفع ما بذمتهم من قروض وفوائد ، كذلك ان هذا المعيار سوف يحتسب مخصصات ائتمانية وكذلك احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتوافق مع الاسس المحددة ضمن معيار (9) (<https://uabonline.org/ar>).

، عليه قام البنك المركزي العراقي بأصدار تعليماته بشأن تطبيق هذا المعيار والزم المصارف بتطبيقه من تاريخ 2019/1/1 حيث وجه البنك المركزي لجنة المخاطر ولجنة التدقيق وادارة المخاطر وادارة التدقيق الداخلي بالمصارف على مساعدة مجلس الادارة على القيام بالدور الاشرافي والتأكد من حسن تطبيق معيار (9) ، وكذلك الزم البنك المركزي العراقي ادارة المخاطر القيام بدور رئيسي في الالتزام بمتطلبات ذلك المعيار في ضوء احتساب الخسائر الائتمانية، لتحسين جودة الائتمان وتقليل المخاطر (سوء استخدام الائتمان المصرفي والخسائر الائتمانية الكبيرة) بما يعمل على تنشيط الائتمان المصرفي بكافة قطاعات الاقتصاد بصورة اكثر ضماناً. (تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة 2018) .

خامساً - مشروع ترخيص شركات التمويل :- قام البنك المركزي العراقي بتحديث تعليمات وضوابط ترخيص شركات التمويل الصغرى والمتناهية الصغر لدعم انشطتها في توفير القروض والتمويلات للمشاريع واصحاب الاعمال التي لا تتوفر لديهم رؤوس اموال كافية وذلك من اجل تنظيم السوق الائتماني في القطاع وتوجيهه لدعم السياسة المالية والنقدية للبنك المركزي العراقي وبالتالي يؤدي الى خلق فرص عمل لفئات الشباب في تمويل مشاريعهم وخلق شركات ناشئة وتوجيهها للعمل ضمن القنوات المصرفية.

سادساً- الشركة العراقية لضمان الودائع:- تأسست الشركة العراقية لضمان الودائع بموجب قانون الشركات رقم (21) لسنة/1997 ونظام ضمان الودائع المصرفية المرقم (3) لسنة /2016 براسمال مقداره (100) مليون دينار من مساهمة المصارف الحكومية والمصارف التجارية والاسلامية الخاصة وفروع المصارف الاجنبية المرخصة العاملة بالعراق وهيأة التقاعد الوطنية وشركات التأمين العراقية و الوطنية ، اذ اكتسبت شخصيتها المعنوية بتاريخ 2019/6/27 ومارست نشاطها بموجب كتاب البنك المركزي العراقي /دائرة مراقبة الصيرفة المرقم (11791/2/9) في 2020/9/14 ، اذ ان الهدف الاساسي من انشاء هذه الشركة هي تعزيز ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي وتعزيز حماية اموال المودعين ودعم الاقتصاد الوطني والذي يساهم بالتعاون مع البنك المركزي العراقي والمصارف على معالجة ظاهرة (الاكتناز) للاموال داخل المنازل بدلاً من ايداعها لدى القطاع المصرفي حيث ان ايداع الاموال لدى القطاع المصرفي سوف يؤدي بشكل مباشر الى ارتفاع الودائع بأنواعها وبالتالي ارتفاع السيولة النقدية للمصارف والذي يساهم في ارتفاع قدرة المصارف في منح الائتمان المصرفي لأكبر عدد ممكن من الزبائن، وهنا يظهر دور المصارف بأعتبارها حلقة وسيطة بين الوحدات ذات الفائض النقدي والوحدات ذات العجز النقدي. (www.icdi.iq).

سابعاً- الانحدار المتعدد لعينة المصارف (بغداد، بابل، المنصور، الخليج، سومر، الشرق الاوسط) للفترة (2015-2021) :-

جدول (4) معاملات الانحدار الخطي المتعدد / لمتوسط المصارف عينة البحث

المصرف	المتغير المعتمد	المتغير المستقل	R	R ²	قيمة F الجدولية	قيمة F المحتسبة	المعاملات	قيمة t المحتسبة	قيمة t الجدولية	النتيجة
متوسط عينة المصارف	الائتمان المصرفي	الودائع	0.191	0.37%	6.94	0.057	a 117830.600	0.293	2.021	تأثير غير معنوي
		راس المال والاحتياطات					b ₁ 0.027			
							b ₂ 0.126	0.097	2.021	تأثير غير معنوي

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss.

من الجدول رقم (4) اعلاه لدينا ما يلي :-

- 1- ان الودائع وراس المال والاحتياطات تفسر ما مقداره (37%) من المتغيرات الموجودة في الائتمان المصرفي وهي متغيرات ضعيفة ، في حين ان المتغيرات الاخرى تشكل (63%).
 - 2- كانت قيمة (F) المحتسبة (0.057) اقل من القيمة الجدولية البالغة (6.94) ، وعليه فأنا نقبل فرضية العدم والتي تنص على (عدم وجود تأثير معنوي للودائع وراسمال والاحتياطات على الائتمان المصرفي) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على (وجود تأثير معنوي للودائع وراسمال والاحتياطات على الائتمان المصرفي) .
 - 3- بلغت قيمة المقدار الثابت وهي (a) 117830.660 .
 - 4- بلغ قيمة الميل الحدي (للودائع 0.027) ، يعني ذلك هذا كلما تزداد الودائع وحدة واحدة يزداد الائتمان المصرفي بمقدار (0.027).
 - 5- بلغت قيمة الميل الحدي (لراسمال والاحتياطات 0.162) ، وبما يعني كلما يزداد راسمال والاحتياطات وحدة واحدة يزداد الائتمان المصرفي بمقدار (0.162).
 - 6- كانت قيمة (t) المحتسبة للودائع (0.293) اقل من القيمة الجدولية البالغة (2.021) ، وعليه فأنا نقبل فرضية العدم والتي تنص على (عدم وجود تأثير معنوي للودائع على الائتمان المصرفي) ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على (وجود تأثير معنوي للودائع على الائتمان المصرفي) ، ويعود سبب ذلك الى انخفاض الائتمان المصرفي الممنوح مقارنة بالودائع المصرفية استناداً الى النسب المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي.
 - 7- كانت قيمة (t) المحتسبة لراسمال والاحتياطات (0.097) اقل من القيمة الجدولية البالغة (2.021) ، وعليه فأنا نقبل فرضية العدم والتي تنص على (عدم وجود تأثير معنوي لراسمال والاحتياطات على الائتمان المصرفي) ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على (وجود تأثير معنوي لراسمال والاحتياطات على الائتمان المصرفي) ، ويعود سبب ذلك الى ارتفاع راسمال والاحتياطات خلال سنوات البحث بالمقابل فإن الائتمان المصرفي في حالة انخفاض وتدني نسب المنح استناداً الى الدرجات المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي.
- بناء على ما جاء اعلاه يتطلب من البنك المركزي العراقي الوقوف بجدية على اسباب التدني للنسب المعيارية ومعالجة الفجوة في تلك النسب مع قيام البنك المركزي العراقي بتوجيه المصارف بصور مشددة لتحقيق التنمية الاقتصادية وايضاً تفعيل دور المصارف الخاصة بهذا الخصوص وعدم اعتماد تلك المصارف على نافذة بيع العملة فقط في تحقيق الارباح مع ضرورة تقييم تلك المصارف وفق معايير التقييم العالمية ومعاينة المصارف المخالفة مع تقديم حوافز للمصارف ذات التقييم العالي، مع ضرورة مسائلة الادارة العليا لتلك المصارف عن اسباب التدني بالنسب المعيارية وتغيرها.

ثامناً- الاستنتاجات :-

- 1- ان للرقابة الاشرافية التي تقوم بها البنوك المركزية اثرا مهماً في حماية الجهاز المصرفي ككل والمحافظة على المال العام والخاص الوقت نفسه وفق قوانينها وتعليماتها وادواتها.
- 2- كان الاثر الاكبر لتدني النسب المعيارية لاغلب المصارف عينة البحث لوجود مجموعة اسباب ومنها:
 - أ- انخفاض اسعار النفط عالمياً خلال سنة /2015 مما اثر في الموازنات العامة للبلاد والاستثمار الخاصة في البلد .
 - ب- الاغلاق العام للاقتصاد العالمي خلال ظهور جائحة كورونا ادى الى تعطل الاقتصاد العالمي للقطاعات المختلفة كافة .
 - ج- سيطرة العصابات الارهابية على جزء من المحافظات العراقية ادى الى قيام الحكومة الى توجيه المبالغ نحو الجهد العسكري للبلاد من اجل تحريرها من تلك العصابات .
- 3- عدم وجود تأثير معنوي بين الائتمان المصرفي والودائع وراسمال والاحتياطيات مما يتطلب من مصارف عينة البحث زيادة في منح الائتمان المصرفي مقارنة بالودائع المصرفية والزيادة الحاصلة براس المال الاسمي .

تاسعاً- التوصيات:-

- 1- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتفعيل دور الرقابة الاشرافية المصرفية بصورة اكثر جدية والتحقق بأسباب تحقيق نسب منخفضة مقارنة بالدرجات المعيارية المعتمدة .
- 2- تكثيف الزيارات الميدانية للمصارف التجارية ومتابعة اليات منح الائتمان المصرفي.
- 3- قيام البنك المركزي العراقي بتوجيه المصارف التجارية الخاصة بوضع خطط متوسطة وطويلة الأجل الخاصة بمنح الائتمان المصرفي مقارنة بالودائع وراس المال والاحتياطيات .
- 4- قيام البنك المركزي بتكثيف الجهود من اجل التغلب على تداعيات جائحة كورونا بتقديم النصح واصدار التعليمات اللازمة بشأن تجاوز اثار الجائحة.
- 5- محاسبة المصارف التجارية التي حققت نسب تنفيذ منخفضة بمنح الائتمان المصرفي .

المصادر:-

أ-المصادر العربية:-

1. ابواجمد،رضا صاحب.(2002).ادارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاص ،الطبعة الاولى ،دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ،الاردن
2. ابوشاور،منير اسماعيل ،ومساعدة ،امجد عيد الهادي.(200).نقد وبنوك ،الطبعة الاولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن.
3. التقارير السنوية للمصارف لعينة البحث للفترة من (2015 ولغاية 2021)
4. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2021
5. التقرير السنوي لاسواق الاوراق المالية لسنة 2021 .
6. الججاوي ،طلال محمد ،ساكنة، السلطاني. (2021).لتقيم المصارف التجارية SOWt،الطبعة الاولى ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن
7. الجنابي ، هيل عجمي جميل ،ارسلان ،رمزي ياسين يسع .(2009).النقد والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان الاردن .
8. الدوري ، زكريا مطلق ،السامرائي ،يسرى مهدي . (1999).الصيرفة المركزية والسياسة النقدية ،الطبعة الاولى ،اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ،طرابلس ،ليبيا.
9. الدوري ،زكريا ،السامرائي ،يسرى .(2013).البنوك المركزية والسياسات النقدية ،الطبعة العربية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن.
10. الزبيدي ،حمزة محمود .(2011).ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان،طبعة معدلة ، الورق للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن.
11. العابدي ،نورجمعة فالح .(2121)"الرقابة الاشرافية ودورها في تعزيز الائتمان المصرفي" .رسالة ماجستير /كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء .
12. القطايري ،محمد ضيف الله .(2011). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية ،الطبعة الاولى ،دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن.

13. المالكي، زهراء ناجي عبد "معايير كفاية راس المال والمخاطر الائتمانية على وفق مقررات بازل (1، 2) دراسة حالة " رسالة ماجستير /المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، (2013).
14. جمال، ناجي، غادر، محمد. (2013). المحاسبة المصرفية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان.
15. حمد، باسم سلومي. (2022) "مبادرات البنك المركزي العراقي وتأثيرها في بعض الأنشطة المصرفية " رسالة ماجستير /المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، (2022).
16. صالح، نعم علي. (2023) " انعكاس مخاطر التركيز الائتماني على الاداء المصارف " رسالة ماجستير/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد.
17. عبد الحسن، زينب علي، اسماعيل، هيثم عبد الخالق. (2021) "دور البنك المركزي العراقي في التمويل الاسكاني والحد من أزمة السكن في العراق"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 16، عدد 57، سنة 2021، جامعة بغداد.
18. عبد الحميد، عبد المطلب. (2000). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الطبعة الاولى، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، الاسكندرية، مصر.
19. عبد الله، خالد امين، الطراد، اسماعيل ابراهيم. (2011). إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
20. عليما، البنك المركزي العراقي بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (9).
21. كاظم، احمد يوسف. (2014) "تفعيل الجوانب الاعتبارية للارتقاء بالعلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الخاصة/ كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد.
22. كنجو. (2009). إدارة المؤسسات المالية، الطبعة الاولى، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا.
23. محمد، رافه لمين. (2019) " القروض البنكية في الجزائر وطرق تسيير المخاطر المرافقة لها - دراسة حالة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و كالة البويرة"، مذكرة مقدمة للحصول على ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود / جامعة اولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
24. موسى، شقيري نوري، نور، محمود ابراهيم، ذيب، سوزان سمير، الرامي، ايناس ظافر. (2011). المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
25. ناشور، سوزي عدلي. (2010). مقدمة الاقتصادي النقدي والمصرفي، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
26. هداء، عبدالرضا، فيحاء، يعقوب عبدالله (2022) "مؤسسات ضمان القروض ودورها في تأمين السداد المصرفي "مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 17، عدد 61، جامعة بغداد.

ب- المصادر الاجنبية والانترنت:-

- 1- AHiable, Emmanuel yao. (2012) " An assessment of credit mamagement practices at Agricultural Development Bank (ADB) Branches in the Eastern Region of Ghana, Athesis submitted to the Insttute of Distance Learning ,Kwame Nkrumah University of Science and technology in partial fulfillment of the requirements for the degerr of commonwealth executive master in business administration.
- 2-Ferrell O.C. , Hirt Geoffrey , Linda Ferrell ; Business A Changing World , 6th Edition , The McGraw-Hill\ Irwin , 2008.
- 3- Heffernan, Shelagh. (2005). Modern Banking ,John wiley and song, LTD, England.
- 4-<https://www.fisd.com/short-and-long-term-loan>.
- 5-John Maginn, and Donald L Tuttle, Dennis W Dennis W ,Mcleavey , and Jerald E .Pinto. (2007). Managing Investment Portfolios A Dynamic Process, john Wiley& Sons, Inc , 2007, vol, 3th.
- 6- Lampros, Akkizidis Ioannis Kalyvas. (2018), Final Basel III Modelling Implfmentation, impact and implications, palgrave macmillan.
- 7-Lee yong suk. (2017), Government guaranteed small business loans and regional growth, Journal of business venturing .
- 8-WWW.isx.iq.
- 9-<https://uabonline.org/ar>
- 10- www.icdi.iq.